

الديمقراطية والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة العلاقة السببية

د. وِزَاد فؤاد
المركز الجامعي عين تموشنتد. زاوي أحمد صادق
جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر

Submitted date: 14/04/2018

acceptance date:29/10/2018

الملخص:

تعالج هذه الورقة البحثية موضوع الديمقراطية والنمو الاقتصادي في الجزائر والعلاقة السببية بينهما. ينقسم هذا البحث إلى عدة أجزاء بحيث استخدم المنهج النظري والتحليلي والتجريبي. الجزء النظري يتطرق إلى مفهوم الديمقراطية وإلى العلاقة النظرية بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي. أما المنهج التحليلي والتجريبي يتطرق إلى العلاقة بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي من جانب الدراسات التجريبية التي تطرقت إلى ذلك، وبدراسة الحالة الجزائرية باستخدام العلاقة السببية بين المتغيرين. وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة باتجاه واحد وهو أن النمو الاقتصادي هو الذي يسبب الديمقراطية، أي أن من مصلحة الجزائر الاهتمام بتحقيق مستويات أفضل للنمو الاقتصادي من خلال اعتماد سياسات اقتصادية سليمة بدل السعي وراء تحقيق مبادئ الديمقراطية التي قد تؤخر عملية النمو وتهدر الوقت.

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية، الاستبدادية، النمو الاقتصادي، الحكامة، عدم الاستقرار السياسي، السببية.

Résumé :

Cet article traite du sujet de la démocratie et de la croissance économique en Algérie et de la relation causale entre eux. Cette recherche est divisée en plusieurs parties, en utilisant l'approche théorique, analytique et expérimentale. La partie théorique traite des concepts de démocratie et de la relation théorique entre la démocratie et la croissance économique. L'approche analytique et expérimentale traite de la relation entre eux empiriquement par des études empiriques qui traitent de cela, et l'étude du cas algérien en utilisant la relation causale entre les deux variables. L'étude a conclu qu'il existe une relation à sens unique: la croissance économique cause la démocratie et l'Algérie a intérêt à atteindre de meilleurs niveaux de croissance économique en adoptant des politiques économiques saines plutôt que de poursuivre les principes démocratiques susceptibles de retarder la croissance.

Mots clés : Démocratie, Autoritarisme, croissance économique, gouvernance, instabilité politique, causalité

-1 مقدمة:

من المسلم به أن الديمقراطية تعتبر بصفة عامة كقيمة مرتبطة بالتقدم في الحياة الإنسانية، ومن السهل التأكيد على أن الديمقراطية هي شرط أساسي ومسبق لاقتصاد فعال وللنمو الاقتصادي، حيث أن بعض الأنظمة الديمقراطية كتلك التي نعرفها في العالم الغربي المصنع، تقدّم السبيل الوحيد لتعزيز التنمية الاقتصادية في المناطق الأخرى من العالم. ومنذ أكثر من عشرة سنوات، تزايدت دراسات الاقتصاد السياسي التي تحلل تأثير هذه البنية على النمو الاقتصادي للبلد. وهذا يرجع جزئياً إلى عدم كفاية المتغيرات الاقتصادية لوحدها في تفسير الاختلافات في النمو بين البلدان.

إنّ العلاقة بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي كانت وما تزال في قلب اهتمامات علماء الاجتماع منذ القرن 17م. إلا أنّ هناك موقفين رئيسيين ما يزال يناقشان حتى اليوم؛ الموقف الأول يؤكد أنّ الديمقراطية تؤيد النمو الاقتصادي، والموقف الثاني يشير إلى أن الديمقراطية تعرقل النمو الاقتصادي. فمؤيدو الديمقراطية يدّعون أن الاستبداد حتى عندما يكون بشكل حميد، يضعف من سيادة القانون اللازمة للنشاط الاقتصادي. ووفقاً لهذا الرأي، النمو الاقتصادي يتطلب ديمقراطية تنموية حيث الحدود والقيود سواء القانونية أو الانتخابية على السلطة التعسفية توفر للأفراد السلامة والأمن من أجل تخطيط

مستقبلهم الاقتصادي. فالديمقراطية تعزز سيادة القانون وتتيح الانفتاح للمجتمع وتوفر حرية الاختيار واستقرار السياسات التي تثبط الفساد والسياسات الهامشية. وبعبارة أخرى، الديمقراطية توفر رقابة على السلطة الحكومية، وبالتالي تحد من إمكانيات الموظفين العموميين من تجميع الثروة الشخصية ووضع سياسات غير سليمة. فالدول الديمقراطية هي أفضل حال في إدارة الصراعات وتجنب الكوارث والتعامل مع الأزمات العمومية الكبرى. وباختصار، يرى مؤيدو الديمقراطية أن دوافع المواطنين في العمل والاستثمار، التخصيص الفعال للموارد في السوق، تعظيم الربح للنشاط الخاص، كلها عوامل يمكن الحفاظ عليها في مناخ من الحرية وتدفق المعلومات بحرية وحماية الملكية. ومع استثناءات قليلة، الدول المتقدمة هي دول ديمقراطية.

من جانب آخر، معارضو الديمقراطية يروا في المناقشات الأكاديمية والسياسية أن الديمقراطية نظام غير فعال للبلدان النامية. حسب هذه الرؤية، يتطلب النمو الاقتصادي في البلدان النامية ديكتاتورية تنموية، حيث يطلب من السكان فيها أن يقوموا بعمل شاق وأن يقدموا التضحيات. ويقال أن الديمقراطيات تتناسب مع المطالب الشعبية للاستهلاك الفوري على حساب الاستثمارات المربحة. كما أن الديمقراطيات لا يمكن أن تكون معزولة عن مصالح الباحثين عن الربح ولا يمكن لها أن تستخدم بشكل فعال الموارد، وأن الديمقراطيات معرضة للصراعات بسبب النضال الاجتماعي العرقي والطبقي. في المقابل، الاستبدادية تميل إلى قمع الصراعات ومحاربة المصالح الطائفية واتخاذ إجراءات قسرية ضرورية للنمو السريع. وأصبحت العديد من الدول غنية تحت الحكم الاستبدادي، وكثيرا ما شهدت انخفاضا في النمو بعد التحول الديمقراطي. فإذا كانت هذه الفرضية التقليدية صحيحة، يمكن تبريرها في استنتاج مفاده أن الديمقراطية هي رفاهية تتمتع بها فقط البلدان الغنية بما فيه الكفاية.

بالإضافة إلى هذين الموقفين، انضم إليهم موقف من منظور ثالث أكثر حداثة يسمى بموقف عدم التأثير، حيث ينص على أن الديمقراطية ليس لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي. ويفترض هذا الأخير أن النمو الاقتصادي يُعزى أساسا إلى عوامل الإنتاج الاقتصادي، والفرق بين النظم الديمقراطية وغير الديمقراطية هو أقل أهمية من وجود سياسات حكومية مؤيدة للنمو.

بالإضافة إلى ذلك، إن ظهور الديمقراطية هو سبب داخلي لعملية التطور الاجتماعي والاقتصادي، أي هناك تقدم خطي نحو التحديث يبلغ في النهاية ذروته في الديمقراطية. بكلمة أخرى، حالما تكتسب الأنظمة غير الديمقراطية مستوى معين أو حد أقصى من التطور الاقتصادي والنضج الاجتماعي، فهي ستصبح حتما ديمقراطية.

وقد نشأت أدبيات منذ الثمانينات تسعى لفهم التحول الديمقراطي وفق اتجاه عمليتي تؤكد على أهمية القرارات، الأفكار والتفاعل بين العوامل السياسية المحلية الإستراتيجية في خلق التحول في أماكن غير محتملة، بينما تعترف بأهمية العوامل الهيكلية في تشكيل خيارات الفعل بدرجات مختلفة، حيث يركز التحليل على تفاعلات النخب. في بعض الحالات، تعبئة اجتماعية واسعة النطاق (تهديد بالعنف) والاحتجاجات كانت مؤثرة في خلق التغيير الديمقراطي. وهذا كان ملحوظا في كثير من الدول ومنها الجزائر.

لذا، فإن إجماع عالمي واسع نشأ ليؤكد أن التنمية الاقتصادية بحد ذاتها هي غير ضرورية ولا هي شرط كافٍ لنشوء الديمقراطية. من جهة أخرى، ما وراء هذا الاتفاق العام حول حقيقة أنه لا وجود لشروط مسبقة هيكلية لظهور الديمقراطية، فإن طبيعة العلاقة بين الديمقراطية والتنمية تبقى قضية مثيرة للجدال. فمثلا، يجادل البعض أن الديمقراطية في الحقيقة شرط هام مسبق لتعزيز التنمية، بينما آخرون أكدوا على العكس، أن الأنظمة السلطوية تناسب المهمة بشكل أفضل.

في هذا المقال سنحاول استكشاف العلاقة السببية بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام الأساليب الإحصائية من أجل معرفة أيهما شرط مسبق للآخر، هل الديمقراطية أم النمو الاقتصادي. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، سنحاول التطرق إلى مفهوم الديمقراطية، ثم ندرس نظريا وتجريبيا العلاقة بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي، ثم نعرض أهم المراحل السياسية في الجزائر من مرحلة الحزب الواحد إلى مرحلة التحول الديمقراطي وتطورات النمو الاقتصادي، وفي الأخير ندرس العلاقة السببية بين المتغيرتين باستخدام الأساليب الإحصائية.

2- الديمقراطية:

إن مفهوم الديمقراطية كان موضوعا له العديد من التعاريف، وهذا المفهوم يؤكد مبدأ المساواة بين جميع الناس داخل البلد الواحد. هذه الشرعية القانونية تعين الحق المتساوي في المشاركة في مجال السياسة. وتهدف الديمقراطية إلى حماية المحكومين ضد السلطات التعسفية من خلال احترام الإجراءات القانونية في ممارسة السلطة. هذا النظام الذي يركز على العنصر البشري يتطلب منه مظهر ملموس وواضح من إرادته. وما يسهل ذلك، هو تكريس حرية الأفكار والصحافة، التجمعات واختيار وامتلاك الممثلين في سياق تعددي.¹

وأي نظام سياسي ديمقراطي سيحدّد القادة السياسيين من خلال المؤسسات الانتخابية، التشريعية والقضائية. هذه الحدود تضعها المؤسسات في وجه الإجراءات التعسفية الصادرة من القادة والمسؤولين والقضاة. يعني أن سيادة القانون هي المنظمة العملية في المجال السياسي. فالقادة السياسيين لا يملكون الحق في حظر المنظمات السياسية، الحد من حرية التعبير ومضايقة المعارضين السياسيين أو إلغاء الانتخابات (Kaufmann, 2001).²

3- المراجعة الأدبية:

1-3- الديمقراطية والحكامة:

في المعنى الأولي للديمقراطية، هي مفهوم يتماشى في الغالب مع مفهوم الحكامة الذي يعتبر المفهوم الرئيسي للحياة السياسية الوطنية والعالمية للدول، في الإشارة إلى عدة معاني في سياقات مختلفة والأهداف المنشودة التي يتمسك بها. وبقدر أن الحكامة هي عامل الإدارة العامة الجيدة، فهي تعزز الشفافية والمساءلة في المؤسسات الديمقراطية، تنطوي على الالتزام بالمسؤولية، تعزز التقدم في مسائل الديمقراطية السياسية وتجعل من السكان جهات فاعلة ومستفيدة من الاستقرار مع احترام العدالة الاجتماعية. والحكامة كذلك تحارب الفساد وحالات الانتهاكات باعتبارها عوامل تفكك المجتمع وتشوه النظام الاقتصادي وتقوض شرعية المؤسسات السياسية. في غياب حكامة صحيحة من جانب السياسة الاقتصادية، حكومة جيدة ومؤسسات ومشاركة ديمقراطية في الحياة السياسية، البلدان الأفريقية لا يمكنها أن تأمل في رؤية نتيجة جهودها الانمائية في المدى الطويل.³

في هذا المعنى، الحكامة تقتصر على مجموعة من المعايير والقواعد المجردة، قابلة للتطبيق كوصفات عالمية من طرف جميع المعنيين بتحقيق نتيجة معينة مسطرة مسبقا وفي منطقة محددة. وعلى المستوى السياسي، الحكامة تشير إلى الطريقة التي يتكوّن من خلالها النظام السياسي الذي يعمل وفقا للمعايير والقواعد الإلزامية والعامة ومفصلة وفقا لبيئتها المحلية والدولية.

¹ - World Bank, Governance and Development, Washington, IBRD, 1992.

² - خلاف وليد، دور المؤسسات الدولية في ترشيح الحكم المحلي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والرشادة، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009-2012، ص 31.

³ - C. Kurzman et al, 2002, Democracy's effect on economic growth : a pooled time-series analysis, 1951-1980, Studies in comparative international development, Vol. 37, N°1, pp 3-33.

وبعض التفاصيل المقترحة تسمح بتحديد العلاقات بين المفاهيم المذكورة. فلا الديمقراطية ولا الحاكمة يشيران إلى نماذج مسبقة أو معطيات نهائية وعالمية. على العكس، بل هو في عملية الجمع بين هذين المتغيرين والتي بُنيت لكل مجتمع معني بخصوصية نظام حياته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. والنقطة المشتركة الوحيدة في مختلف أشكال التنظيم الديمقراطي تكمن في حقيقة أن مختلف خصائص الأنظمة (سواء اقتصادية، سياسية... الخ) تنظم بطريقة سلمية وليس عن طريق العنف، التحرشات والاعتداءات. فالدولة تستمد سبب وجودها، شرعيتها وفعاليتها الحقيقية فقط في زخم هذا الجمع، والبحث عن التوافق بين الديمقراطية يعتبر جوهر السلطة والحاكمة تعتبر كفن القيادة والتسيير. فلا يوجد نموذج واحد للديمقراطية، بل العديد من النماذج.

2-3- الديمقراطية والنمو الاقتصادي:

منذ 1962، (Friedman) أرشد في كتابه (Capitalism and Freedom) أن الحريات الاقتصادية والحريات المدنية والسياسية هي متكاملة، وتعزز بعضها البعض : توسيع الحقوق السياسية (الديمقراطية) تشجع تعزيز الحقوق الاقتصادية والتي بدورها تسرع من وتيرة النمو.

إن الاستقرار السياسي، القانوني والمؤسساتي التي تحث عليها الديمقراطية تسمح بتحقيق التنمية بالمدخرات المحلية. وجميع نظريات النمو توافق على المكانة العالية للمدخرات المحلية لتعزيز النمو على المدى البعيد. ويمكن أن تترافق الديمقراطية مع مستويات عالية من تكوين رأس المال المادي، الاستقرار الاقتصادي الكلي والسياسي وتحرير الأسواق. ويمكن لهذه العوامل بدورها أن تظهر أو تنتج نتيجة المستويات العالية من معدلات النمو. ويجب الإشارة إلى أن الآليات الاقتصادية التي تربط بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي هي نادرة في الأدبيات. فتأثيرات الديمقراطية تحدث من خلال المتغيرات المؤسسية على غرار الاستقرار السياسي، المؤسساتي، الحرية الفردية وتشكيل الحوار المعارض على المستوى الوطني.¹

فإذا كانت الدراسات والمؤلفين يقودون إلى وجود رابط إيجابي بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي، كيف نفسر الأداءات الاقتصادية للأنظمة غير ديمقراطية؟ وهذه النظرية تُعرف باسم "فرضية Lee" «l'hypothese de Lee»². والأمثلة التي توضح هذه النظرية هي حالة بلدان الصين، كوريا الجنوبية وسنغافورة. هذه البلدان لديها الآن معدلات نمو اقتصادي عالية جدا مقارنة بالعديد من الدول التي هي أقل ديكتاتورية وعلى سبيل المثال بلد الهند.³ غير أن هذه الفرضية تستند على المذهب التجريبي المتفرد التي تستمد استنتاجاتها من معلومات انتقائية ومحدودة، بدلا من تقييم عام وإحصائي لعينة كبيرة من البيانات المتاحة. ووجود علاقة سببية لهذا النظام لا يمكن تحديدها على أساس الأدلة الانتقائية والجزئية. على سبيل المثال، لا يمكننا حقا اعتبار النمو الاقتصادي القوي لسنغافورة أو الصين كأدلة قاطعة على تفوق النظام الاستبدادي في تعزيز النمو الاقتصادي، كما يجب أن نذكر الاستنتاج المعاكس لحقيقة "بوتسوانا"، الدولة التي عرفت أفضل معدل للنمو الاقتصادي مقارنة بالبلدان الأفريقية، التي كانت ولعقود تمثل واحة الديمقراطية في أفريقيا (أو الديمقراطية الغربية في أفريقيا). ولا يوجد أي دليل صالح على المخطط العام، حيث يكون مقنعا لإثبات أن الحكومة الاستبدادية، قمع الحريات المدنية والسياسية هي مواتية للتنمية الاقتصادية. ودراسات (Barro) أو (Przeworski) على سبيل المثال، لا توفر أي ضمان لأطروحة وجود تناقض جوهري بين الحقوق السياسية والأداءات الاقتصادية. فطابع التنمية يبدو أنه يعتمد على العديد من العوامل الظرفية الأخرى. والفرضية التي تشير إلى عدم وجود علاقة واضحة بين النمو الاقتصادي والديمقراطية، في أي من الاتجاهين

¹ - OCDE, L'interaction des institutions politiques et du développement économique sur le long terme, <http://www.oecd.org/fr/dev/2741321.pdf>

² - فرضية Lee، تؤكد أن البلدان هي بحاجة إلى سلوكيات أكثر أهمية من الديمقراطية. فالكثير من الديمقراطية يؤدي إلى عدم الانضباط وإلى سلوكيات غير منضبطة، وهذا ما يكون عائقا خطيرا أمام التنمية.

³ - Morton Halperin, Joseph Siegle et Michael Weinstein, The Democracy Advantage. How Democracies Promote Prosperity and Peace, New York, London, Routledge 2005, p. 26.

هي لا تزال مقبولة إلى حد كبير. القضية المطروحة تتعلق أيضا بالمشكلة الأساسية المتمثلة في الطرق الإحصائية والقياسية المستخدمة في البحوث الاقتصادية. ولا يجب علينا النظر فقط في التقارير الإحصائية، ولكن أيضا علينا دراسة والتأمل واختبار الأسباب التي أدت إلى عملية المشاركة في تطور الاقتصاد والنمو. والظروف السياسية التي أدت إلى النجاح الاقتصادي لبلدان شرق آسيا هي مفهومة جدا. ويوجد في الأدبيات توافق واسع حول السياسات المطبقة في شرق آسيا: الانفتاح على المنافسة، استخدام الأسواق الدولية، إستراتيجية تشجيع الاستثمار والتصدير، المستوى العالي من محو الأمية والتعليم، إصلاحات زراعية ناجحة، وكذلك التطورات الاجتماعية التي تعمل على توسيع المشاركة في عملية التنمية الاقتصادية. وليس هناك منطوق لافتراض أن أي من هذه السياسات لا يمكن التوفيق بينها مع مزيد من الديمقراطية ويجب بالضرورة أن تُدعمها عناصر استبدادية على غرار العناصر الموجودة في الصين وفي كوريا الجنوبية. أمام واقع الأمر، أصبح من المتفق عليه أن ما هو ضروري لتوليد النمو الاقتصادي وبصورة سريعة ليس نظام سياسي أكثر قسوة، ولكن بيئة اقتصادية أكثر إنسانية.

وفي وقت سابق، أظهر (Sen, 1982) منطق التاريخ الصعب الذي عرف المجاعات في العالم، أنه لم تحدث مجاعة في بلد مستقل وديمقراطي ويتمتع بحرية نسبية الصحافة. وهو يحافظ على عدم وجود استثناء لهذه القاعدة. فالمجاعات الحديثة في إثيوبيا، الصومال وفي بلدان أخرى تخضع لأنظمة ديكتاتورية؛ المجاعات في الاتحاد السوفياتي في سنوات 1930، المجاعة الكبرى في الصين بين 1951-1961 مع فشل الانطلاق الاقتصادي، المجاعات في أيرلندا أو في الهند تحت الهيمنة الأجنبية. وعلى الرغم من تحقيق الصين نجاح أحسن من الهند من جانب الأداء الاقتصادي، إلا أن الصين عانت من المجاعة (على عكس الهند) التي كانت الأسوأ على مر التاريخ: 30 مليون ميت، في حين أن السياسة الخاطئة للحكومة لم تتحسن وبقيت على حالها لمدة ثلاثة سنوات. هذه السياسات لم تتلق أي انتقادات لأنه لا توجد أي أحزاب معارضة في البرلمان، ولا حرية للصحافة، ولا انتخابات متعددة الأحزاب. وبالتالي، هو عدم وجود معارضة التي مكنت من السياسات الخاطئة على الاستمرار على الرغم من أنها كانت مسؤولة عن الآلاف من الوفيات كل سنة.¹

من جهة أخرى، إذا كان النمو الاقتصادي ممكن في المدى القصير مع الأنظمة الاستبدادية، النمو الاقتصادي في المدى البعيد يفرض دولة القانون وحماية الحريات المدنية والسياسية (North, 1995, p 25). ومع ذلك وكما لاحظ (Olson, 1982): الحرية السياسية تدعم مطالب الجماعات الخاصة لسياسات إعادة التوزيع.²

وقد تحدث البعض بدقة عن العلاقة حيث ذكر: [العلاقات بين الديمقراطية والإصلاح الاقتصادي هي غير محددة جيدا وتعتبر كعملية ديناميكية، وتتبع خطوات مختلفة. ولا يمكن إنكار أن بعض الحالات تتطلب نقل القرارات إلى الحكومة، وخاصة السلطة التنفيذية، ولكن التركيز المفرط لسلطة صنع القرار على السلطة التنفيذية لا يخلق الظروف المثالية لأداء الديمقراطية] (Canitrot et Sigal, 1994, p139).³

وباختصار، لا توجد علاقة سببية خطية وواضحة بين الديمقراطية والنمو، ولا يوجد أي أساس سليم للاستنتاج بأن التحرر السياسي يمكن أن يؤدي إلى تباطؤ النمو. فشكل المؤسسات السياسية تحدّد حسب نوع النظام: ديمقراطي أو استبدادي. ووفقا ل (Gurr et al, 1990) الديمقراطية تأخذ ثلاثة مكونات أساسية ومتداخلة. الأولى مرتبطة بالمؤسسات التي من

¹ - Matthieu Clement, Amartya Sen et l'analyse socioéconomique des famines : portée, limites et prolongements de l'approche par les entitlements, Working Papers of GREThA, n°2009-25,

² - Silvio Borner, Frank Bodmer et Markus Kobler, L'efficience Institutionnelle et ses déterminants le rôle des facteurs politiques dans la croissance économique, Études du Centre De Développement, OCDE, 2004.

³ - Traduction de Canitrot et Sigal, 1994, in Silvio Borner, Frank Bodmer et Markus Kobler, op. cite, p 83.

خلالها يعبر المواطنون عن تفضيلاتهم، عادة الانتخابات التشريعية وربما الأصوات الشعبية. الثانية تمثل القيود المؤسساتية الموضوعة على ممارسة السلطة من طرف السلطة التنفيذية. والثالثة تحترم لضمانات الحريات المدنية.

4- المراجعة التجريبية:

والعديد من الدراسات التجريبية ك (Dethier, 1999 ; Fidrumc, 2001) أظهرت أن الديمقراطية تؤثر على النمو من خلال تأثيرها على التحرير الاقتصادي.¹ ووفقا ل (Tavares et Wacziarg, 2001): [الديمقراطية تلعب دور ايجابي على النمو من خلال الرأسمال البشري ونسبة منخفضة في فوارق الدخل، ولكن سلبيا من خلال النفقات الحكومية ونسبة منخفضة في تراكم الرأسمال المادي].²

وكذلك عوامل مؤسسية أخرى مثل عدم الاستقرار السياسي والديمقراطية تمّ طرحها بدورها من طرف المؤلفين على غرار (Alesina et Perotti, 1994 ; Barro, 1996 ; Touna Mama et Kamgnia, 2000) لشرح اختلاف النمو ما بين البلدان، وكذلك لتفسير الجزء الأكثر أهمية من بقايا نموذج (Solow) في البلدان النامية. فالفكرة العامة هي أن تقويض الأصول المادية والبشرية، تحويل النفقات الحكومية الموجهة للأنشطة الإنتاجية، عدم الاستقرار السياسي تخفّض من نسبة النمو الاقتصادي. وقد وجد أنه في المتوسط تؤدي الحرب الأهلية في البلد عادة إلى خسارة ب 2% سنويا في ناتجها المحلي الإجمالي للفرد مقارنة بما كان يحققه بدون حرب أهلية.³ أمّا بالنسبة للبنك الدولي (2001)، عدم الاستقرار السياسي من بين العوامل الداخلية التي تفسر تراجع النمو الاقتصادي للبلدان الأفريقية منذ بداية سنوات 1970.⁴

لكن السؤال المطروح على أنفسنا دائما هو: ما هي الآليات الاقتصادية التي من خلالها تؤثر الديمقراطية على النمو الاقتصادي؟ ودراسة لدى البنك الدولي (1998) أظهرت العلاقة الوثيقة والمنتظمة بين الحريات العامة (مؤشر الديمقراطية) المقاسة في البلد ومعدل العائد الاقتصادي (TRE) المحدد في نهاية المشاريع الممولة من طرف البنك الدولي. ووفقا لهذه التقديرات، البلد الذي انتقل من مستويات منخفضة من الحريات العامة إلى مستويات عالية سيعرف زيادة في معدل العائد الاقتصادي (TRE) بمعدل 8-20 نقطة مئوية. الدراسة لخصت كذلك أن الاستثمارات هي أكثر فعالية في الاقتصاديات الديمقراطية مقارنة بالأنظمة الأخرى.⁵ كما وُجد أيضا أن الديمقراطية تؤثر على النمو الاقتصادي من خلال الآلية الاقتصادية المتمثلة في مكافحة الفساد والتبذير: حرية الإعلام، الشفافية وحرية سياسية أكبر تعتبر عوامل التي يمكن أن تعترض الفساد المنظم والتبديد غير المتناهي للموارد الاقتصادية والطبيعية للبلد.

فالبحوث التجريبية على النمو الاقتصادي لم تصل إلى كشف العلاقة الواضحة بين المقاييس الديمقراطية والأداءات الاقتصادية (Barro, 1996, 1997 ; Durhan, 1999). وفي دراسة من خلال المقارنة بين 17 دراسة استخلصت إلى وجود علاقة ايجابية، سلبية أو غير معنوية ما بين النمو والديمقراطية (Brunetti, 1997). وقد لاحظ أحد الباحثين أن الدراسات التي

¹ - Fidrmuc, Jan: Democracy in Transition Economies: Grease or Sand in the Wheels of Growth?; in: Zentrum für Europäische Integrationsforschung, Bonn, Working Paper B 09/2001.

² - Tavares J. et Wacziarg R., 2001, How democracy affects growth, European Economic Review 45, p.1342

³ - Collier P, 1999, On the economic consequences of civil war, Oxford Economic Papers, 51, 168-183.

⁴ - Banque Mondiale (2001), Rapport sur le développement 2000/2001 – Combattre la pauvreté : Rapport sur le développement dans le monde, Washington.

⁵ - بوريس ييخوفيتش، كيف تؤثر الديمقراطية في النمو؟، مركز المشروعات الدولية الخاصة، قضايا الإصلاح الاقتصادي، ص 2.

تحاول تحديد أي نوع من الأنظمة، سواء الديمقراطية أو الاستبدادية، تسجل أسرع نمو، تعاني كلها من غياب القياسات المستمرة لنوعية النظام القائم على أساس المؤسسات وليس على أساس نتائجها (Durhan, 1999).¹

وقد قَدّم مؤشر آخر بديل للنظام السياسي ولاحظ باعتبار المستويات المختلفة من التنمية، أن الديكتاتورية هي أكثر ملاءمة للنمو في البلدان النامية، في حين أن الديمقراطية هي أكثر ملاءمة للنمو في البلدان المتقدمة.

ودراسة أخرى، (Miner, 1998) وانطلاقاً من دراسات الحالة، لاحظ أثر إيجابي للديمقراطية على العديد من البلدان النامية. وهذه الدراسة تدعم فكرة أن النظام السياسي له تأثير غير مباشر، حيث تؤثر على الطريقة التي من خلالها يتم بناء المؤسسات والحفاظ عليها. فالتأثير يتمشى إذن مع النظام السياسي لنوعية المؤسسات وانطلاقاً فقط من هنا نحو النمو. وأكثر من ذلك، الديمقراطية تزيد من درجة المسؤولية لدى الحكومات باتجاه المواطنين وتعزز كذلك التزامهم نحو السياسات المختارة. كما أن (Rodrik, 1997 ; 1999) نصّ على أن الديمقراطيات لها معدلات نمو أكثر استقراراً في المدى القصير والمدى الطويل، وتسمح بإدارة أفضل للصدمات الاقتصادية، وكما أنها تكون أكثر قابلية للتعاون في الساحة الدولية بسبب الخصائص الجوهرية للديمقراطيات (تقسيم السلطات التشريعية والتنفيذية).²

وفي دراسة أخرى حول دور الديمقراطية على جودة المؤسسات ل (Keefer et Knack, 1995)، لاحظوا وجود علاقة وثيقة بين الجودة ومتغير مستخرج من مجموع البيانات الخاصة ب (Jaggers et Gurr, 1996) والذي يمثل مقياس القيود المفروضة على السلطة التنفيذية. وفي الأخير (Chong et Calderon, 1997)، حلّلوا العلاقة بين التعليم والأداءات المؤسسية؛ وقد فرضوا أنه إذا كان السكان أكثر تعليماً، سيكون لديهم كل الحظوظ لإنتاج ديمقراطية أكثر تحضراً وأقل فساداً، وبالتالي إنتاج مؤسسات أكثر فعالية.

هذه الأدبيات الإحصائية هي غير حاسمة إلى حد ما وتبقى غامضة حول العلاقة بين هذين المتغيرين. هذه الدراسات تقف على جانبي مع وضد الديمقراطية كعامل للنمو الاقتصادي. وهناك أسباب مختلفة لهذا التناقض: الأول هو عدم اتساق افتراضات النماذج الاقتصادية، لأن هذه الأخيرة المستخدمة من طرف مختلف الدراسات تختلف اختلافاً واسعاً؛ والثاني هو العينة وانحياز اختيار البيانات؛ والثالث هو اختلاف التقديرات التقنية؛ والرابع هو أنّ بعض الدراسات تدرس التأثير المباشر للديمقراطية على النمو الاقتصادي، في حين يرى آخرون أن التحديد الواضح لقنوات التأثير يسمح بإظهار أفضل للتكاليف والمنافع الاقتصادية للديمقراطية. وبعبارة أخرى، الغموض في العلاقة النظرية بين الديمقراطية والنمو يعتبر مصدراً آخر لعدم تجانس النتائج التجريبية؛ والخامس هو بناء مؤشر الديمقراطية، حيث أن بعض الدراسات استخدمت متغيراً مزدوجاً لقياس الديمقراطية، في حين أن البعض الآخر استخدم بعض المؤشرات الموضوعية لقياس الديمقراطية، وبالتالي فإن المسألة معقدة بسبب التقديرات التي تختلف بسبب مصادر البيانات وتقنيات التقدير وتراكيب العينات والفترات الزمنية. إلا أن هذا لا يعني أنه لا توجد علاقة بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي.

5- الديمقراطية في الجزائر:

إن دراسة النظام الجزائري يتسم بالتنوع والتباين الكبيرين. وفي أعقاب الاستقلال، ولتلبية التطلعات الشرعية والعميقة للشعب خلال الحرب التحريرية، واجهت الجزائر تحديات متعددة، إنشاء وتعزيز مؤسسات الدولة، إعادة البناء الوطني في

¹ - Durham, J.B, 1999, Economic Growth and Political Regimes, Journal of Economic Growth, 4, pp 81–111.

² - Hugon Philippe, Peut-on parler d'une crise ou d'un renouveau de l'économie du développement durant la dernière décennie ? , Revue Tiers Monde, 3/2006 (n° 187), p. 598-599.

جميع أبعاده، عودة الكثير من اللاجئين والتكفل بهم اقتصاديا واجتماعيا ومعنويا. فبالنسبة لدولة فتية التي خرجت من حرب طويلة واجهت تحديات كبيرة فيما بعد. وتمّ بدل جهود كبيرة لتطوير المؤسسات السياسية، إدارة عامة كجهاز للتسيير الحكومي من جهة ، وللتنمية الاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى.

إنّ دراسة المسار الديمقراطي يتطلب ذكر التسلسل التاريخي للنظام السياسي في الجزائر. وبالتالي، سنعرض في هذا القسم أهم محطات البناء السياسي في الجزائر من بناء الدولة القومية إلى انتهاج الحزب الواحد، وفي الأخير التحول الديمقراطي في الجزائر من خلال إصلاحات تعزيز حرية المشاركة وإقرار مبدأ الحكم الراشد.

1-5- بناء الدولة الوطنية:

من أجل فهم مسار الديمقراطية في الجزائر لا بد أن نشير إلى المسار التاريخي في تكوين النظام السياسي. هذا المسار هو الذي يوافق مرحلة الثورة التحريرية وفترة الحصول على الاستقلال في سنة 1962. فقيام الدولة الجزائرية الحديثة هو استمرار لدولة تقليدية التي شكلت في مجملها الأسباب الداخلية التي أدت إلى قيام الدولة الحديثة الراهنة (1962). فالمقاومات المختلفة بقيادة بعض مشايخ الزوايا ونشاط جمعية العلماء المسلمين، بالإضافة إلى روح الحركة الوطنية الذي انبثقت عنه جبهة التحرير الوطني حافظت على الأساس، وصدر أول بيان في نوفمبر 1954 والذي يعتبر رمز وإعلان الثورة التحريرية وثمرتها الدولة الحديثة، وعلى الرغم من بعض التأويلات الإيديولوجية، فإن قاعدته الأساسية المبادئ الإسلامية وهدفه تحقيق الاستقلال الوطني وربط حاضر الشعب الجزائري بماضيه.¹

وقد حدد بيان الأول من نوفمبر خصائص الدولة الجزائرية المزمع بناؤها بعد الاستقلال: [دولة جزائرية ذات سيادة ديمقراطية وشعبية في إطار المبادئ الإسلامية].² فتحددت الديمقراطية والاشتراكية في إطار المبادئ الإسلامية. وهذه الشمولية اتجاها وتأطيرا ناتجة أساسا من جهة، من بعض التوجهات الغربية لبعض النخب، ومن جهة أخرى من طابع الثورة الجزائرية الشعبية والمرجععية الإسلامية القوية التي شكلت دوافع المقاومة الشعبية ضد الاحتلال الفرنسي. فالدولة الجزائرية الراهنة قامت على عصبية الشرعية التاريخية الشعبية دون عصبية لغوية أو عرقية، وما زالت كذلك إلى يومنا هذا لتشكل المرجعية الأساسية للسلطة في الجزائر والنشاط السياسي إلى يومنا هذا.³

وفي إطار برنامج مؤتمر الصومام، كان هناك حديث عن دولة ذات خلفية ثقافية مختلفة عن الدولة الاستعمارية وتكون دولة حديثة، ديمقراطية واجتماعية: [الدولة الجزائرية ستكون حديثة، ديمقراطية واجتماعية، لذلك تلتزم بنموذج مختلف ثقافيا عن نموذج المستعمر الموجود في الجزائر].⁴ من جانبها كذلك، حدّز ميثاق طرابلس من النموذج المؤسسي الذي سيكون غريب عن واقع الجزائر: [يجب تجنب استلهام المخططات من دون الإشارة إلى الواقع الملموس من الجزائر].⁵ كما أكد ميثاق تنظيم المؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية على منهج الديمقراطية كخيار للتنظيم المؤسسي للدولة الجديدة: [إن الفصل بين السلطات التشريعية، التنفيذية والقضائية، وجميع عناصر الديمقراطية، هي القاعدة الرئيسية في المؤسسات الجزائرية].⁶

¹ - اسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، دواعي قيام الدولة الحديثة وعوامل استمرارها، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص 82.

² - النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني (1954-1962)، وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر، 1979، ص 6.

³ - نبيل دحماني، الديمقراطية كآلية لتجسيد الحكم الراشد في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى غاية 2009، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية (الديمقراطية والرشادة)، جامعة منتوري، قسنطينة، سنة 2010/2011، ص 62-63.

⁴ - محمد حربي : الثورة الجزائرية (سنوات المخاض) ترجمة: نجيب عماد ، صالح المفلوحي - الجزائر - 1994، ص 22

⁵ - Traduction de Charte de Tripoli, Projet de programme pour la réalisation de la révolution démocratique populaire (adoptée à l'unanimité par le C. N. R.A. à Tripoli en Juin 1962), p12.

⁶ - الجزائر، حزب جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني، الجزائر، منشورات المعهد التربوي الوطني، 1986.

لكن بعد الأشهر الأولى من الاستقلال، وضعوا القادة الرؤساء حدود لمبادئ الديمقراطية من خلال حظر أي تعبير سياسي أو نقابي خارج الحزب الواحد وهو جبهة التحرير الوطني.

2-5- مرحلة الحزب الواحد:

إن بنية الدولة الحديثة تستمد بقوة من مبادئ ميثاق طرابلس كونه أول وثيقة تحدد نمط ومنهج الدولة الحديثة والأسس الاجتماعية والاقتصادية التي تقوم عليها. وجاء في هذا البرنامج على أهمية اعتماد الثروة الديمقراطية التي تقوم في نطاق المبادئ الاشتراكية. كما خطط لعملية الإشراف الديمقراطي للعمال في العملية الاقتصادية. وقدم البرنامج تحليلاً طبقياً للمجتمع الجزائري ووصف حركة البناء الوطني بأنها حركة تمس جميع الفئات وشرائح المجتمع (فلاحين، فقراء، تجار... الخ). لكن التحديد للتشكيلة الجزائرية لم يكن معمق واتسم بالتمييز الطبقي، حيث ذكر بعضهم أن المشروع الذي أتى به ميثاق طرابلس هو مشروع مضاد لمجتمع جديد، حيث جرى النظر إلى تناقضات المجتمع الجزائري من زاوية المعركة العسكرية والصراعات الاجتماعية والسياسية التي ميزت تلك الفترة.

نتيجة لذلك، تشكل التوجه الحديث لبناء الدولة الجزائرية متمثلاً في منهج الحزب الواحد والاشتراكية المحددة التي تحولت فيما بعد برأسمالية الدولة. هذه النهج أدى بمختلف القيادات الرئيسية في المؤسسات الثلاثة المذكورة (الحكومة المؤقتة، الحزب والجيش) إلى صراعات دائمة من أجل تداول السلطة، وتكونت تحالفات عن طريق امتيازات سياسية واقتصادية من أجل المحافظة على السلطة وتحييد المعارضة الفعالة. فالسلطة السياسية كانت تنشط باسم الحزب العتيق الذي لا يقبل أي مشاركة سياسية خارجه. وفي المقابل، لا توجد أي سلطة سياسية معارضة بشكل فعال.¹

كما أن طبيعة النظام السياسي لم تتغير في صيغتها السياسية والدستورية، بحيث بقيت مثل سابقتها تعتمد على الأحادية الحزبية بموجب المادة 94 من دستور سنة 1976 التي تقول: [يقوم النظام التأسيسي الجزائري على مبدأ الحزب الواحد]² مشخصاً عملياً في حزب جبهة التحرير الوطني الذي يعمل على انتصار الاشتراكية. ولكن بخلاف سابقه، قرّر العمل على ثلاثة أصعدة: الانفتاح والمصالحة الوطنية، إعادة هيكلة وتنشيط الحزب الواحد، تطهير الحياة السياسية والاقتصادية.

3-5- التحول الديمقراطي:

لقد عرفت الجزائر مجموعة من الاحتجاجات والمظاهرات تعكس مطالب الشعب لتحسين الوضعية الاجتماعية والاقتصادية، وكانت لها خلفيات سياسية أكثر نتيجة تحرك أطراف أخرى وراء هذه الانتفاضات. وبعد أزمة 1986 نتيجة انهيار أسعار المحروقات مما أدى إلى تراجع مداخيل الجزائر، ظهرت ملامح الأزمة في الأفق، سواء سياسية، اقتصادية واجتماعية أدت بالخروج المتفجر للشعب على شكل مظاهرات كبيرة مست جميع التراب الوطني اتسمت بأحداث أكتوبر 1988 التي طالبت بإصلاحات سياسية ومؤسسية جذرية. وكان لها أثر التحول السياسي في الجزائر، مما أدى إلى إقرار مبدأ التعددية الحزبية وفصل السلطات الثلاث (تشريعية، تنفيذية وقضائية)، حرية الإعلام والمجتمع المدني. فالجزائر تميزت بتجربة استثنائية فيما ينبغي أن نسميه مرحلة الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى النظام التعددي.

إلا أن التجربة الجزائرية في الانتقال نحو الديمقراطية يتميز بالتناقضات العميقة التي يثيرها تفكيك النظام القديم وصعوبات التحكم في عملية الانتقال نفسها في مجتمع بقي مغلقاً لفترة طويلة، وبالتالي دور متميز أدته أجهزة الأمن

¹ - Lahouari Addi, l'impasse du populisme : l'Algérie : collectivité politique et état en construction (Alger : entreprise nationale du livre, 1992) , p.15.

² - دستور 1976، باب السلطة وتنظيمها، الفصل الأول الوظيفة السياسية، المادة 94.

والبيروقراطية الحاكمة في قطع الطريق على التغيير أو تحريف مسيرة الانتقال الديمقراطي عن اتجاهها. فقد عرفت ومازالت تعرف الجزائر مشكلات كبيرة التي تطرحها إعادة تعريف دور الدين ومكانته في العملية الانتقالية سواء من حيث هو وسيلة للتعبئة السياسية كما أظهره نجاح بعض الحركات الإسلامية أو من حيث هو نزوع إلى إخضاع الحكم للرؤية الدينية وبالتالي تضيق دائرة السياسة لحساب الشريعة الثابتة أي الدين. من جانب آخر، فيما يتعلق بسلوك القوى السياسية والاجتماعية المتعلقة بالطبقات الوسطى التي تشكل أساس المراهنة على فتح آفاق التحول الديمقراطي، فقد أفقدت هذه الفئة اتجاهها وتم تحييدها في تحويل السلطة البيروقراطية إلى دولة حديثة.¹

فالجزائر ما بعد الحرب الأهلية التي اندلعت في سنوات التسعينات، وعلى الرغم من كل الصعاب التي تواجهها حتى الآن، فهي تحاول تأسيس نموذج التعددية الحزبية والدخول في ديمقراطية متنامية. فعلى عكس بعض البلدان الأخرى الديكتاتورية، الجزائر تعمل على إقرار الديمقراطية والحكم الراشد وتسير نحو تأسيس قاعدة المشاركة الفعلية والتعددية في السلطة العمومية، وعناصر التحول تظهر أكثر قوة للسير في الاتجاه الصحيح.

إن التزام الدولة بعملية الإصلاح والانتقال إلى اقتصاد السوق كن بدافع الاستجابة لمطالبات سياسية واضحة التي كانت أساس الاضطرابات الاجتماعية والسياسية، وفي نفس الوقت، كانت تريد السلطات السيطرة والتحكم في أي خطر قد ينجم عن الإصلاحات والسعي نحو إيجاد التوازن بين بعض الضغوط لتسريع الإصلاحات وأخرى لمقاومتها.

على المستوى السياسي، عزم السلطات الحكومية على تنفيذ الحكامة الديمقراطية يترجم من خلال تأسيس دستور سنة 1989 الذي ينص على المؤسسات المنتخبة بالاقتراع العام. كما أن تعديل الدستور في سنة 1996 من خلال اعتماد طريق الاستفتاء، عزز مجال الحريات والتعددية الحزبية والفصل بين السلطات واستقلالية الجهاز القضائي. وإلى جانب الدستور، هناك ثلاثة نصوص أساسية تركز اليوم الديمقراطية في الحياة العامة في الجزائر:

- قانون الأحزاب السياسية الذي اعتمد في سنة 1989، والمعدل في سنة 1997، والذي سمح للمشهد السياسي الجزائري من ظهور أكثر من 60 حزبا سياسيا. وعملية التصفية التي حدثت بعد ذلك، قلص هذه الأحزاب إلى 28 حزب معتمد؛²
 - قانون الجمعيات الذي صدر في سنة 1988 والمعدل في سنة 1990، الذي ينص على أن الجمعيات قد تنشأ بإعلان بسيط من المؤسسين، سواء في ولاية، أو في وزارة الداخلية، إذا كان للجمعية طابع وطني. وحسب الأرقام المحلية، تنشأ أكثر من 100000 جمعية في الجزائر؛³
 - قانون الإعلام المعتمد في سنة 1990، والذي مهد الطريق لولادة صحافة مستقلة أو حزبية بالإضافة إلى الصحافة التي تخدم القطاع العام.⁴
- كما استطاعت الجزائر أن تنظم انتخابات حرة وشفافة ونزيهة بانتظام وفي سلام واستقرار. وتتميز الجزائر اليوم بحيوية التعددية السياسية، ووسائل الإعلام والنقابات العمالية. وتتميز بحيوية مجتمعها المدني الذي يجلب مساهمته الثمينة والمتزايدة في عملية التجديد الوطني.

ويجب الإشارة في هذا السياق أن معظم الأجهزة الدولية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، والأجهزة الأخرى المتعلقة بالحكامة السياسية، الاقتصادية، حوكمة الشركات والتنمية الاجتماعية الاقتصادية، تمّ التصديق عليها. كما صادقت الجزائر على

¹ - اسماعيل قيرة وآخرون، مرجع سابق، في (التحدي الديمقراطي في الجزائر)، ص 15.

² - قانون الانتخابات كما جاء في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 12، 1997 (معدل).

³ - قانون الجمعيات رقم 31/90 الصادر في 04 ديسمبر 1990.

⁴ - قانون الإعلام رقم 07/90 المؤرخ في 8 رمضان 1410 الموافق ل 3 أبريل 1990.

القانون الأساسي لاتفاقية روما فيما يخص المحكمة الجنائية الدولية. وهذه الأجهزة تشمل كذلك الحريات الفردية والمدنية والسياسية، بالإضافة إلى الحقوق الجماعية، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

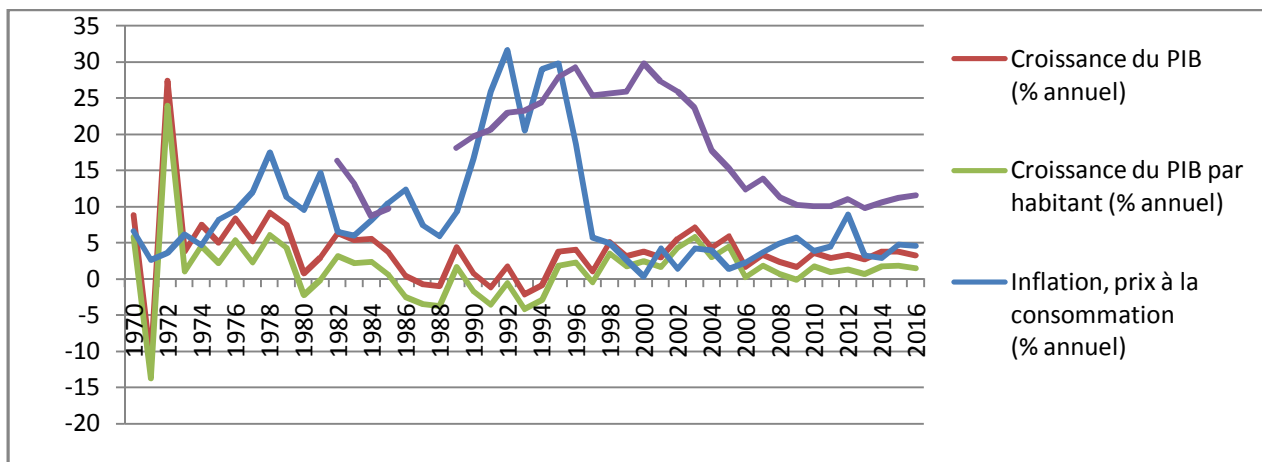
ويبقى التعامل بحنكة كبيرة مع تحديين ثقيلين في بناء جزائر الغد. التحدي الأول هو الجدلية أو المواجهة المستمرة بين القوى المحافظة والإصلاحية. والتحدي الثاني هو بناء الأمة الجزائرية مع إدراج ثرواته وتنوعه الإقليمي، اللغوي، الثقافي والعربي والحضاري وحتى الديني. كل هذا يخلق ديناميكية داخلية وجهوية التي يجب التعامل معها بحذر وعزم، لتلبية تطلعات الجزائر العميقة.

6- النمو في الجزائر:

إن تحليل النمو الاقتصادي في الجزائر يستند على عاملين رئيسيين: الربع الاقتصادي والتدخل الكبير للدولة في المجال الاقتصادي. فعلى الرغم من توفر موارد مالية ناتجة عن المداخل الريعية، لكن لم يقابله تأثير إيجابي على باقي متغيرات النمو الاقتصادي، وهذا ما يثبت فرضية أن البلدان ذات النوعية الرديئة من المؤسسات هي التي تحمل التأثير السلبي للموارد الطبيعية على النمو. فإذا كوّنت الحكومة مؤسسات ذات جودة جيدة، أي مواتية للأنشطة الإنتاجية، فالموارد الطبيعية ستكون عامل قوي ومحفز للنمو؛ على الأقل إذا كانت هناك جودة مؤسسية عند مستوى معين، لا يكون هناك تأثير سلبي لوفرة الموارد.

لقد تمّ استخدام المداخل الريعية فعلياً في تمويل الاستثمارات سواء كانت متمثلة في شكل استثمارات موجهة لخلق المؤسسات العمومية خلال العقدين 1970 و 1980، أو في شكل بنى تحتية اجتماعية واقتصادية خلال العقدين 1990 و 2000. ويجب التذكير أن مخرجات الميزانية سمحت بتمويل الاستثمارات المخططة بنسبة 22.3% خلال المخطط الرباعي الأول (1970-1973)، ونسبة 33% خلال الرباعي الثاني (1974-1977). ومنذ سنة 2000، ونتيجة ارتفاع أسعار النفط، طبقت الجزائر ثلاثة برامج حكومية للاستثمارات (1999-2004؛ 2005-2009 و 2010-2014)، كانت موجهة لبناء بنى تحتية اجتماعية واقتصادية جديدة (طرق، سدود، مستشفيات...الخ). وهذه السياسات رافقتها زيادة مفرطة في الإنفاق الحكومي حيث وصلت نسبة الإنفاق الرأسمالي من إجمالي النفقات إلى حوالي 47% وذلك في سنة 2008. وهذه السياسات رافقتها تحسن في بعض المؤشرات التنموية كما نلاحظه من خلال الشكل رقم (1).

الشكل رقم (01): تطور المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1970-2016)



المصدر: بيانات البنك الدولي <https://donnees.banquemondiale.org/indicateur>

لقد كان للإصلاحات الاقتصادية الأخيرة، بالإضافة إلى بعض السياسات الحكيمة في إدارة الاقتصاد الكلي، أثر مباشر على مؤشرات هذا الاقتصاد والتي تمثلت في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. لكن هذه الإحصائيات تتلاعب فقط بالمؤشرات النقدية نتيجة التحسن المستمر في أسعار المحروقات. هذا من جانب التحسن، لكن يبقى دائما الاقتصاد يستند على المداخل الريعية وهو ما يعزز محافظة السلطات الجزائرية على الاقتصاد الريعي والتوزيعي الذي تفضله بعض مجموعات السلطة الذي تستفيد منه. ويستمر هذا الاقتصاد الريعي نتيجة ضعف الهياكل التنظيمية من جهة، ومن جهة أخرى الرغبة السياسية في المحافظة على هذا النموذج الذي يسمح بهيمنة الدولة على الاقتصاد من خلال التوزيع الريعي وتمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى. كما لا ننكر أن هذا النهج الذي تفضله الإدارة السياسية ولد أكثر الفساد وبأشكال مختلفة.

لقد ظهرت هذه المؤشرات في الاقتصاد الكلي بصفة مقنعة. وما ميز هذه الفترة، هو تراجع معدل التضخم في نهاية سنوات 1990، نتيجة التحكم فيه حيث لم يتجاوز 5% باستثناء سنة 2012 مقارنة بمستوى التضخم لسنة 1992 الذي وصل إلى 31.7%¹. وقد لجأت السلطات الحكومية إلى الانضباط أكثر في تسيير الميزانية العامة نتيجة حالات العجز المستمر. ونتيجة لذلك، تم تحقيق الفائض منذ سنة 2000 بعدما تجاوز العجز (-101.3) مليار \$ سنة 1998. وعلى الرغم من تحسن الوضعية المالية للاقتصاد والبلد نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، واصلت الحكومة على تحقيق الاستقرار المالي باستثناء سنتي 2012 و2016 التي عرفت تراجع وكان لها أثر على توسيع العجز الذي بلغ (-758.6) و (-2314.4) مليار دج على التوالي. وما يعكس الإرادة القوية للحكومة في ضبط الميزانية هو خلقها لصندوق ضبط الإيرادات (FRR)، حيث يتم تخصيص الفائض في تمويل بناء البنى التحتية.

أما من جانب النمو الاقتصادي، فقد تعززت من خلال زيادة الإنفاق الحكومي. ويظهر ذلك من المؤشرات، ولقد استمرت منذ سنة 2000 في معدلات إيجابية حيث بلغ نسبة 6.9% كأقصى نسبة وذلك في سنة 2003. قطاع الشغل كذلك عرف تحسن كبير واستمر في الانخفاض من 29% في سنة 1999 إلى 10.6% في سنة 2014 ليرتفع مجددا إلى 11.5%. ومن جانب التجارة الخارجية، فقد تحسنت كذلك الوضعية من خلال تجاوز العجز في ميزان العمليات الجارية وتحقيق فائض منذ سنة 2000. ونتيجة لتحسن مداخل المحروقات، تم التحكم أكثر في الديون الخارجية وانخفضت باستمرار لتستقر عند 1.2 مليار \$ في سنة 2015 بعدما كانت تساوي 30.26 مليار \$ في سنة 1998. أما الاحتياطات من العملة الصعبة فقد تجاوزت الديون الخارجية إلى أن بلغت حوالي 194 مليار \$ كأقصى قيمة في سنة 2013 بعدما كانت 4.4 مليار \$ في سنة 1999.

7- الديمقراطية والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة العلاقة السببية:

نخصص في هذا الجزء التحليل القياسي لدراسة العلاقة السببية قصيرة الأجل وطويلة الأجل بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي في الجزائر. وتستند هذه الدراسة على أربعة فرضيات: الديمقراطية تؤثر في النمو الاقتصادي؛ النمو الاقتصادي يؤثر في الديمقراطية؛ أو كلا المتغيرتين لا تؤثران في بعضهما البعض؛ أو علاقة دائرية. وسنستخدم طريقة (Granger Causality) في دراسة السببية في الأجل القصير وطريقة (Toda and Yamamoto, 1995) في دراسة السببية في الأجل الطويل، وهي تعتمد على النموذج الإحصائي للتنبؤ VAR. ويكتب النموذج الإحصائي لهذا الأسلوب من أجل متغيرين (GDPPH et DEMOC) كما يلي:

$$PIBPH_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^k \beta_i PIBPH_{t-1} + \sum_{i=k-1}^{k+d_{max}} \beta_i PIBPH_{t-1} + \sum_{i=1}^k \gamma_i DEMOC_{t-1} + \sum_{i=k-1}^{k+d_{max}} \gamma_i DEMOC_{t-1} + \mu_t$$

¹ - الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

$$DEMOC_t = \alpha_1 + \sum_{i=1}^k \varphi_i DEMOC_{t-1} + \sum_{i=k-1}^{k+d_{\max}} \varphi_i DEMOC_{t-1} + \sum_{i=1}^k \delta_i PIBPH_{t-1} + \sum_{i=k-1}^{k+d_{\max}} \delta_i PIBPH_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث:

 $PIBPH_t$: تمثل معدل نمو الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد؛ $DEMOC_t$: تمثل مؤشر الديمقراطية؛ ε_t, μ_t : تمثل البواقي؛ و $(\alpha_0, \alpha_1, \beta_i, \gamma_i, \varphi_i, \delta_i)$ هي معاملات النموذج التي ستقدر.

1-7- التعريف بمتغيرات الدراسة:

فيما يتعلق بالمتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية المتعلقة بدراسة العلاقة بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي في الجزائر، استخدمنا بيانات سنوية خلال الفترة (1984-2016) للمتغيرين المذكورين، وهذه الفترة تمثل مرحلتين مهمتين في تاريخ الجزائر (مرحلة الحزب الواحد ومرحلة التحول الديمقراطي) والجدول التالي يمثل صفة وتعريف المتغيرات ومصدر البيانات المستخدمة في الدراسة:

الجدول رقم (01): صفة وتعريف المتغيرات ومصدر البيانات المستخدمة في الدراسة

الرمز	التعريف	المصدر
PIBPH	الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد	WDI
DEMOC	المسؤولية الديمقراطية	PRS

تحدد كمية القياس إلى أي مدى الحكومة تكون مسؤولة أمام الشعب، وهذا لا يشمل فقط الحرية والانتخابات، ولكن أيضا طبيعة الحكومة الاستبدادية أو التعسفية، بالإضافة إلى تدخل الجيش في السياسة.

WDI : World Development Indicators, databank.worldbank.org/wdi

PRS : Political Risk Services, (ICRG) (International country risk guide), <https://www.prsgroup.com>

2-2- المنهجية العملية:

هذه الخطوة تتطلب دراسة استقرارية السلاسل الزمنية، ودراسة العلاقة السببية بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي في الأجل القصير، ثم نقدر عدد فترات الإبطاء باستخدام نموذج الانحدار الذاتي (VAR) من أجل دراسة العلاقة السببية في الأجل الطويل.

☞ دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

قمنا بإجراء اختبارات الوحدة لكل من المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة باستخدام كل من اختبار ديكي فيلر المطور (ADF)، واختبار فيليبس وبيرون (PP) فكانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (02): اختبارات جذر الوحدة لديكي فيلر المطور (ADF)

اختبار سكون المتغيرات المستخدمة في النموذج باستعمال اختبار ديكي-فيلر الموسع ADF								
القرار	1 st difference الفرق الأول			Level المستوى			النماذج	
	None	Trend et Constant	Constant	None	Trend et Constant	Constant		
ساكنة عند I(0)	-7.9915	-7.7248	-7.9586	-2.9625	-3.7640	-3.0449	T-Statistic	PIBPH
	0.0000 ***	0.0059 ***	0.0000 ***	0.0043 ***	0.0321 ***	0.0.0413 ***	Prob*	
ساكنة عند I(1)	-5.6540	-5.5847	-5.5787	-0.4118	-2.1448	-1.8658	T-Statistic	DEMOC
	0.0000 ***	0.0005 ***	0.0001 ***	0.5270 No	0.5025 no	0.3434 no	Prob*	

نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام منهج ديكي فيلر المطور (ADF) بالاستعانة ببرنامج (Eview9)، طول فترة الإبطاء المناسبة أوتوماتيكيا وفق معيار (Schwartz – Criterion) بحد أقصى 7 فترات.

الجدول رقم (03): نتائج اختبارات السببية ل (Engel Granger)

Null Hypothesis	obs	F-Statistic	Probability
PIBPH does not Granger cause DEMOC	29	3.0219	0.0422
DEMOC does not granger cause PIBPH	29	1.1337	0.3690

نتائج اختبار سببية رانجر بالاستعانة ببرنامج (Eview9)، طول فترة الإبطاء المناسبة أوتوماتيكيا وفق معيار (Schwartz – Criterion) بحد أقصى 4 فترات.

من خلال الجدول رقم (3)، نلاحظ أن قيمة الاحتمال الأول هي أقل من 5%، أي نرفض فرض العدم ونقول أن النمو يسبب الديمقراطية في الأجل القصير، أي أنه كلما تحسنت معدلات النمو، تحسنت مستويات الديمقراطية. هذا الطرح مؤكد من خلال فرضية أن الديمقراطية هي عامل إيجابي في البلدان الغنية أو التي لديها معدل نمو قوي. ويؤكد لنا الجدول الحالة العكسية، حيث أن الديمقراطية لا تسبب النمو في الأجل القصير.

الجدول رقم (04): نتائج اختبارات السببية ل (Toda and Yamamoto, 1995)

Dependent Variable : DEMOC			
Excluded	Shi-sq	Df	Prob
PIBPH	2.7646	1	0.0964
ALL	2.7646	1	0.0964
Dependent Variable : PIBPH			
Excluded	Shi-sq	Df	Prob
DEMOC	0.0142	7	0.9050
ALL	0.0142	7	0.9050

نتائج اختبار سببية غرانجر المطورة (Toda and Yamamoto, 1995) بالاستعانة ببرنامج (Eview9)، باستخدام نموذج Var(2)

من خلال الجدول رقم (04)، يتضح أنه توجد علاقة سببية باتجاه واحد في الأجل الطويل، حيث تؤكد الدراسة أن النمو الاقتصادي هو الذي يسبب الديمقراطية. وهذا يتأكد من خلال الطرح الذي يشير إلى ضرورة تحقيق النمو الاقتصادي كشرط مسبق من أجل ترسيخ الديمقراطية في المجتمع.

إن محاولة تطبيق النظام الديمقراطي دون توفر الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الملائمة يؤدي إلى التجزئة والانتشار وتقسيم السلطة بين مختلف أصحاب المصالح بمستويات، سواء ضمن الدولة أو بين مجموعة اللاعبين، ومن ثم جعل عملية صنع القرارات أكثر استهلاكاً للوقت، كل ذلك قاد العديد من المحللين للجدال بأن الأنظمة السلطوية في العالم النامي ربما أفضل من الديمقراطية لتعزيز التنمية الاقتصادية. وجوهر هذه الحجة هي أن التنمية تتطلب حكومة قوية مركزية عالية الاستقلال خاصة عندما تحتاج الدول الفقيرة لتلعب مسيرة اللحاق وأن السياسات الديمقراطية هي ببساطة شديدة الفوضى ولا يمكن التنبؤ بها لتوفير مثل هذا البناء. في النظام السلطوي، يتمتع اللاعبون في الدولة بأفق زمني طويل طالما لا يحتاجون للقلق على السياسة القصيرة الأجل التي تنشأ من الحلقات الانتخابية.

كما أن تجربة نمور آسيا (كوريا، تايوان، سنغافورة، هونغ كونغ) تثبت فرضية أن الأنظمة السلطوية هي أكثر فاعلية من الأنظمة الديمقراطية في تسريع التنمية الاقتصادية، حيث أن الدولة هي التي تقود النمو الاقتصادي السريع والتحول الاجتماعي الاقتصادي بدءاً من الستينات وحتى التسعينات من القرن الماضي، ومؤخراً أضيفت الصين وفيتنام لدعم هذا الدليل.

في الجزائر، عملية التحول الديمقراطي جاءت نتيجة لقرارات فوقية وبمبادرة النخبة الحاكمة، وليس كنتيجة لقناعة سياسية واضحة لدى معظم فعاليات السلطة الحاكمة بالديمقراطية بصفة نهائية واعتمادها كخيار استراتيجي، بل لجأت إلى استغلال مفهوم التحول الديمقراطي كمبرر لأجل تحقيق مصالحها الضيقة وتأمين قدرتها على الاستمرار في السلطة وإعادة إنتاج أنماطها ونقائضها.

وقد أكدت إحدى الدراسات أن السبب الرئيسي للانتكاسة التي تشهدها الأقطار العربية في موضوع الديمقراطية هو إرادة الاحتفاظ بالامتيازات الكبرى التي تستدعي الإبقاء على سلطة مطلقة لا تقبل الحساب ولا المسؤولية، سواء من قبل الدوائر الضيقة للنخب الحاكمة، أو من قبل النخب الوسيطة التي تحيط بها. والتجربة الجزائرية في التحول الديمقراطي تتميز بالعديد من سمات التحول المجبى. فيعتبر البعد الاقتصادي من الأبعاد المعقدة للتحول الديمقراطي، حيث أثبتت التجربة القيود التي يفرضها الواقع الاقتصادي على عملية التحول. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، إن الحياة السياسية في الجزائر تتميز بالشرعية التاريخية في توجيه وتنظيم الحياة السياسية في البلاد، مما يوحي بوجود مفارقة داخل مفهوم التحول الذي يركز على الطبيعة المدنية للسلطة والفصل بين الجيش والسياسة.

كل هذه المؤشرات قد لا تسبب العملية التنموية في الجزائر، بل العكس قد تثبطها وهذا ما يؤخر تحقيق مستويات عالية من النمو الاقتصادي. وهذا ما أكدته الدراسة الإحصائية حيث أن الديمقراطية لا تؤدي إلى تحسين مستويات النمو في الجزائر، لكن إذا تحققت تنمية اقتصادية عند مستويات معينة، سينتج عنها طلب بشكل ثقافي وعفوي للديمقراطية الإيجابية أي التي تؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي.

الخاتمة:

إن الغموض حول العلاقة بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي دفع بالمحللين والاقتصاديين إلى دراسة أبعاد هذه العلاقة. فمنهم من يشير إلى أن الديمقراطية تساعد في تعزيز التنمية (أكثر مما في العكس) على أساس بعض الخصائص المؤسسية للأنظمة الديمقراطية المتمثلة في آلياتها في المسائلة وتزويد نظام المراقبة والفصل بين السلطات. هذه الخصائص تلعب دورا أساسيا في تضيق استغلال سلطة الدولة، من خلال الانتخابات والعمليات الأخرى. من جهة أخرى، كانت معظم الحركات نحو الديمقراطية الرسمية قد حدثت في بلدان لا يُتوقع فيها مثل هذا التحول نظرا للمستويات الواطئة للتطور الاقتصادي وغيره من المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية. حيث كما لوحظ في عدد كبير من الدول التي مارست التحول نحو الديمقراطية أثناء الموجة الثالثة كيف أنها جاءت في أسفل ثالث مؤشر للتنمية البشرية، تحولات الموجة الثالثة أيضا رفضت الجدل الثقافي بأن الديمقراطية لا تنسجم مع قيم دينية معينة. كذلك، العديد من الأنظمة السلطوية كانت قادرة على البقاء حتى بعد وصولها مستوى عالي من التطور، لذا لا يبدو هناك تقدم طبيعي من السلطوية إلى الديمقراطية بعد بلوغ نوع تنموي معين "أقصى حد".

وبدراسة حالة الجزائر التي تعتبر أحد البلدان السائرة في طريق النمو وشهدت عمليات تحول ديمقراطي من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية، تأكد لنا من خلال تطبيق العلاقة السببية في الأجل القصير (Granger Causality) والأجل الطويل (Toda and Yamamoto) أنه توجد علاقة في اتجاه واحد وهي أن النمو الاقتصادي يسبب الديمقراطية، وهذا يؤكد الاتجاه الثاني الذي يشير إلى ضرورة تحقيق نمو اقتصادي عند حد معين من أجل ترسيخ الديمقراطية.

المراجع:

1. World Bank, Governance and Development, Washington, IBRD, 1992.
2. C. Kurzman et al, 2002, Democracy's effect on economic growth : a pooled time-series analysis, 1951-1980, Studies in comparative international development, Vol. 37, N°1, pp 3-33.
3. OCDE , L'interaction des institutions politiques et du développement économique sur le long terme, <http://www.oecd.org/fr/dev/2741321.pdf>

4. Morton Halperin, Joseph Siegle et Michael Weinstein, The Democracy Advantage. How Democracies Promote Prosperity and Peace, New York, London, Routledge 2005, p. 26.
5. Matthieu Clement, Amartya Sen et l'analyse socioéconomique des famines : portée, limites et prolongements de l'approche par les entitlements, Working Papers of GREThA, n°2009-25,
6. Silvio Borner, Frank Bodmer et Markus Kobler, L'efficience Institutionnelle et ses déterminants le rôle des facteurs politiques dans la croissance économique, Études du Centre De Développement, OCDE, 2004.
7. Traduction de Canitrot et Sigal, 1994, in Silvio Borner, Frank Bodmer et Markus Kobler, op. cite, p 83.
8. Fidrmuc, Jan: Democracy in Transition Economies: Grease or Sand in the Wheels of Growth?; in: Zentrum für Europäische Integrationsforschung, Bonn, Working Paper B 09/2001.
9. Tavares J. et Wacziarg R., 2001, How democracy affects growth, European Economic Review 45, p.1342
10. Collier P, 1999, On the economic consequences of civil war, Oxford Economic Papers, 51, 168-183.
11. Banque Mondiale (2001), Rapport sur le développement 2000/2001 – Combattre la pauvreté : Rapport sur le développement dans le monde, Washington.
12. Durham, J.B, 1999, Economic Growth and Political Regimes, Journal of Economic Growth, 4, pp 81–111.
13. Hugon Philippe, Peut-on parler d'une crise ou d'un renouveau de l'économie du développement durant la dernière décennie ? , Revue Tiers Monde, 3/2006 (n° 187), p. 598-599.
14. Traduction de Charte de Tripoli, Projet de programme pour la réalisation de la révolution démocratique populaire (adoptée à l'unanimité par le C. N. R.A. à Tripoli en Juin 1962), p12.
15. Lahouari Addi, l'impasse du populisme : l'Algérie : collectivité politique et état en construction (Alger : entreprise nationale du livre, 1992) , p.15.

1. دستور 1976، باب السلطة وتنظيمها، الفصل الأول الوظيفة السياسية، المادة 94.
2. اسماعيل قيرة وآخرون. مرجع سابق، في (التحدي الديمقراطي في الجزائر)، ص 15.
3. قانون الانتخابات كما جاء في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 12، 1997 (معدل).
4. قانون الجمعيات رقم 31/90 الصادر في 04 ديسمبر 1990.
5. قانون الإعلام رقم 07/90 المؤرخ في 8 رمضان 1410 الموافق ل 3 أبريل 1990.
6. الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz
7. اسماعيل قيرة وآخرون. مستقبل الديمقراطية في الجزائر، دواعي قيام الدولة الحديثة وعوامل استمرارها، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص 82.
8. النصوص الأساسية لجهة التحرير الوطني (1954-1962)، وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر، 1979، ص 6.
9. نبيل دحماني، الديمقراطية كآلية لتجسيد الحكم الراشد في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى غاية 2009، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية (الديمقراطية والرشادة)، جامعة منتوري، قسنطينة، سنة 2010/2011، ص 62-63.
10. محمد حربي : الثورة الجزائرية (سنوات المخاض) ترجمة: تجيب عماد ، صالح المثلوثي – الجزائر- 1994، ص 22
11. خلاف وليد، دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والرشادة، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009-2012، ص 31.
12. الجزائر، حزب جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني، الجزائر، منشورات المعهد التربوي الوطني، 1986.
13. بوريس بيجوفيتش، كيف تؤثر الديمقراطية في النمو؟، مركز المشروعات الدولية الخاصة، قضايا الإصلاح الاقتصادي، ص 2.